CD/83
25 March 1980
ARABIC
Original:ENGLISH

بيان أدلت به مجموعة من الدول الاشتراكية في الجلسة العامة للجنة نزع السلاح ، المعقودة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٠

يتعين على لجنة نزع السلاح الاضطلاع بعدة مهام عاجلة ينتظر الرأى العام الدولي حلولا فعالة ومبكرة لها ، وتقتضيها مصالح تعزيز السلم والأمن الدوليين .

لقد انقضى شهران تقريبا على افتتاح دورتنا لعام ١٩٨٠ . ومن ثم يحق لنا أن نتوقع من اللجنة أن تشرع في تصريف واجباتها الملحة ، بعد أن وافقت على النظام الداخلي المفصل في مستهل دورتها المعقودة في العام الماضي ، واضعة بذلك اطارا لأنشطتها المستقبلية ، وبعد أن جرّبته عمليا بنجاح . على أن اللجنة لم تخفق في بدء النظر في القضايا الموضوعية الدرجة في جدول أعمالها فحسب ، وانما انهمكت بدلا عن ذلك في مناقشات غير مثمرة بشأن مشاكل مصطنعة جعلتها تحيد عن مهامها الأساسية .

وقد أصبح جليا أن بعض الدول الاعضاء في اللجنة ، التي تنحو منحى عسكريا في سياستها الخارجية ، وتغذى سباق التسلح ، وتقاوم اتخاذ أية تدابير حقيقية موجهة صوب وقف هذا السباق تحاول تعقيد أعمال اللجنة بل وإعاقتها . وتخفي هذه الدول نواياها عن طريق فرض مناقشات على اللجنة بشأن قضايا مفتعلة لا علاقة لها بأعمالها ، بما في ذلك المسائل ذات الطابع الاجرائي .

وفي ظل هذه الظروف ، رأت مجموعة من الدول الاشتراكية انه من الضرورى التعبير عن استنكارها الشديد لهذا الضرب من التعويق الذى تقوم به بعض الوفود في اللجنة ، والذى قد يؤدى في الواقع الى شل أعمال هذه اللجنة .

ولا يسعنا أن نصف ما تبذله بعض الوفود من جهود للحيلولة دون النظر في الطلبات التي قدمتها بعض الدول غير الاعضاء في اللجنة من أجل المشاركة في دراسة القضايا التي توليها اهتماما خاصا ، الا بأنها اعاقة . ويبرهن على هذا التصرف المعوق ، بين أمور أخرى ، واقع أن النظر في هذه الطلبات قد تأخر طويلا عن عمد . ونود أن نذكّر بأن النظر في مثل هذه الطلبات في العام الماضي قد تم بسرعة ودون أية تعقيدات .

ولنا أن نتساءل عما تغير في النظام الداخلي للجنة مما جعل في الامكان أن يظل الطلب الذى قدمته فنلندا في ٢١ شباط/فبراير ، وطلب جمهورية الفييت نام الاشتراكية في ٢٧ شباط/فبراير وطلب الدانمرك في ٣ آذار/مارس ، الخ ... ، دون دراسة بينما لم يستغرق النظر في مثل هذه الطلبات خلال دورة السنة الماضية سوى بضعة أيام .

وقد استندت بعض الوفود ، محاولة تبرير تكتيكها الرامي الى تأجيل دراسة الطلبات التي قدمتها بعض الدول غير الاعضاء ، الى ضرورة البت أولا في موضوع انشاء أفرقة عاملة ، ومن ثم يكون بالامكان ، على حد قولها ، دراسة الطلبات .

ومن الواضح أن هذه الحجة تفتقر الى الصدق ، وذلك لأن بعض الدول غير الأعضاء فقط هي التي قدمت حتى الآن طلبات للاشتراك في احدى الهيئات الفرعية للجنة •

وتتمثل احدى النتائج الواضحة لتأجيل دراسة الطلبات التي قدمتها بعض الدول غير الأعضاء ، هي أن تلك الدول التي أعربت عن رغبتها في التحدث عن موضوع حظر الأسلحة الكيميائية قد منعت من ذلك في الجلسات العامة المكرسة خصيصا لدراسة هذا الموضوع • ولعلنا نذكر بأن برنامج العمل الذى وافقت عليه اللجنة قد خصص يومي ١٣ و ١٤ آذار/مارس ويوم ٢٠ آذار/مارس لدراسة موضوع حظر الأسلحة الكيميائية •

أما الآن ، وقد اتخذ المقرر الخاص بالافرقة العاملة ، فقد قدمت مقترحات بالنظر في الطلبات " كصفقة مرزمة " ، الامر الذى يعدّ خرقا واضحا للنظام الداخلي • ذلك أن المادة ٣٤ من النظام الداخلي تنص بجلاء على أنه " بعد دراسة طلب من هذا النوع ، تقوم اللجنة ، عن طريق رئيسها ، بإرسال دعوة في هذا الخصوص الى الدولة أو الى الدول المعنية " • ويتحدث النظام الداخلي عن " طلب " لا عن طلبات ، وكذلك عن " دعوة " ، لا عن دعوات •

ثم كيف يمكن التحدث عن النظر في جميع الطلبات باعتبارها رزمة واحدة بينما يتباين محتوى هذه الطلبات المقدمة من دول غير أعضاء مختلفة ، من حيث الموضوع الذى توليه كل منها " اهتماما خاصا " ، ومن حيث مستوى المشاركة في الاجتماعات الرسمية أو غير الرسمية ، أو في الهيئات الفرعية •

وهذا هو السبب في أنه لا توجد سابقة واحدة في تاريخ أعمال اللجنة تمت فيها دراسة طلبات الدول غير الاعضاء دفعة واحدة • وما حدث في العام الماضي هو أن النظر في مثل هذه الطلبات قد تم بمراعاة دقيقة للنظام الداخلي ، وكلا على حدة تبعا لمحتوى كل منها •

ومن ثم فان أى مطالبة بطريقة " الرزمة الواحدة " ، تشكل خرقا تاما للنظام الداخلي ولا يمكن اعتبارها الا محاولة لتعقيد الأعمال النظامية للجنة •

لقد وضعت اللجنة ، آخذة في الحسبان ما يهم الشعوب من حل لمشاكل نزع السلاح ، أحكاما ملائمة لمشاركة الدول غير الاعضاء في أعمالها ، مسترشدة في ذلك بقرار الدورة الاستثنائية للجمعية العامة • وان محاولات تأجيل أو عرقلة دراسة هذه الطلبات ، تحت أى ذريعة ، انما يضر اضرارا خطيرا بالأساس الحقيقي الذى يستند اليه تسيير الأعمال النظامية لهذه اللجنة التي يجب أن تكون محفلا فعليا للمفاوضات بشأن مسائل نزع السلاح •

وترى البلدان الاشتراكية انه من الضرورى أن تعود اللجنة بأسرع ما يمكن الى أداء وظائفها النظامية ، وانه ينبغي لها أن تباشر فورا دراسة الطلبات التي قدمتها بعض الدول غير الأعضاء ، مع المراعاة الدقيقة لنظامها الداخلي وحسب تسلسل تقديمها • والبلدان الاشتراكية على استعداد للتعاون بطريقة بناءة مع الوفود الاخرى في اللجنة ، بغية انجاز المهام المسندة اليها •